

## خواطر اقتصادية



### أ. د. كريم سالم حسين الغالبي\*: محنة الاقتصاد العراقي وإشكالية السياسة

إن المتتبع للأحداث الأخيرة التي شهدتها عدد من المحافظات في العراق وتداعيات المشهد السياسي جراء ذلك، يرى بوضوح جدية مطالب المتظاهرين، بل وارتفاع سقف هذه المطالب، التي باتت تدعو الى حل البرلمان والحكومة واجراء انتخابات مبكرة بعد تعديل قانون الانتخابات الحالي، بالرغم من الطابع الاقتصادي لهذه الاحتجاجات التي يقودها فئة الشباب وجلهم من الخريجين العاطلين عن العمل فضلا عن بقية الفئات الأخرى.

حقيقةً ان من أوصل الامور الى هذا المستوى المتقدم من الاحتجاج وما رافقه من أراقة دماء وسقوط العديد من الضحايا وبضعة الاف من الجرحى هي تراكم لسنوات من التراجع والتدهور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والخدمية،

## خواطر اقتصادية

والإهمال الواضح لها، وما سببه من هدر للموارد والنهب والضياع وتبديد الفرص وتوقف النمو وانتشار الفقر ومعدلات البطالة.

للوهلة الأولى، نجد ان الازمة الحالية ذات طابع اقتصادي بامتياز، لكنها في الحقيقة غير ذلك، فالبلد لا يعاني من شحة مالية مزمنة، ولا يفتقر للموارد البشرية المؤهلة، بدليل الفوائض المالية التي تتحقق نهاية كل عام في الموازنة العامة الاتحادية بين النفقات العامة والإيرادات العامة، فضلا عن العوائد الريعية المتأتية من القطاع النفطي والتي تقدر بأكثر من (58) مليار دولار في عام 2017، في حين بلغت الإيرادات النفطية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2018 حوالي (21.3، 23.18) مليار دولار على التوالي.<sup>1</sup> والسؤال أين يكمن الخلل؟

ببساطة، إن الخلل يكمن في ادارة الاقتصاد والاستخدام السيئ للريع النفطي وعدم أدراك ما ينبغي عمله للنهوض بالواقع المتردي نتيجة فقدان الادارة الفاعلة للاقتصاد، والايغال في تبني سياسات ريعية لترضية النخب السياسية بوهم الرفاهية، فتوفرت شروط السقوط في المحنة.

إن سوء الادارة وعدم الاهتمام بالتأسيس لفلسفة اقتصادية، أضعاف فرصة التقدم بمشروع يمنع تدهور الاحوال الى الحد الذي وصلت اليه الآن. وكل هذه الامور ماهي الا نتيجة حتمية للوضع السياسي المتأزم وليس السبب في ذلك. وهذا يعود الى تراجع الاقتصاد الى مرتبة ما بعد السياسة بفعل فاعل، كي يتمشى وخدمة أصحاب القرار السياسي، وتلبية طموحاتهم ومنافعهم الشخصية في ظل حالة من الفساد الذي بات يشكل ظاهرة سياسية بمضمون اقتصادي فاضح.

<sup>1</sup>وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2019، بغداد، ص ص 27-28.

## خواطر اقتصادية

في ظل هذه الحالة، وإزاء تعقد المشهد السياسي وخلو السياسة العراقية من اي ميول وطنية للبحث في البدائل الممكنة للإصلاح سياسيا واقتصاديا وعدم الجدية في تبني الاولويات باتجاه الاصلاح الاقتصادي، والاكتفاء باعتماد سياسات مرحلية انتقائية ترقيعيه، برهنت التجربة العملية على انها منهجية فاشلة اسهمت في ايصال الاقتصاد العراقي الى ما وصل اليه. قد يتساءل البعض: لماذا لا تأخذ النخب السياسية المتنفذة بأراء الاقتصادي على محمل الجد؟ ولماذا تنفرد بفرض رؤاها وكأنها الاعلم وليس سواها من يعلم؟ ولماذا كثر الحديث بأمر الاقتصاد بلغة السياسة لا بلغة الاقتصاد؟

أسئلة تثير اشكالية تتصل بالمساحة التي يشغلها كل من السياسة والاقتصاد، في ظل وجود طبقة سياسية انتقلت بشكل مفاجئ نحو الترف والرفاهية باستحواذها على مناطق النفوذ السياسي والسلطوي وتضخمها مالياً ونقدياً.

وعود على ذي بدء، إن العراق بحاجة الى سياسات وطنية مستقلة (بمعنى القرار الذاتي المستقل) على نحو يقنع الشعب بصحة المناهج الحكومية وهذا لن يحدث ولم يكن متوقعا ان يحصل ما لم تكن هناك ارادة سياسية وطنية تدعو الى اصلاح المنظومة السياسية، بدءا من تعديل عدد من بنود الدستور والنظام الانتخابي على ان تتولى جهة مستقلة حيادية ترتقي الى مستوى المسؤولية لإدارة عملية الانتخابات وبأشراف اممي، وقبل هذا وذاك ان يتم محاربة الفاسدين واحالة كبارهم الى القضاء لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

اما حزمة الاجراءات التي تقدمت بها الحكومة كردة فعل على ما شهدته البلاد مؤخرا من تظاهرات، قد لا تعبر عن حلول ناجعة للمشكلة بمنظور اقتصادي،

## خواطر اقتصادية

رغم اهميتها، وهي معالجات وقتية لاستتاب الوضع وتهدئة المتظاهرين. وينبغي عليها تقديم حلول تعالج اس المشكلة؛ حلول جذرية بعيدة عن المحاصصة الحزبية والفساد.

ختاماً" لما سبق، ان ما يشكل تحدياً وعقبةً أمام النهوض بالواقع الاقتصادي مسألتين هما: الاولى، الفساد المالي والاداري وهو بمثابة آفة كبرى دمرت البلاد والعباد وهدرت الاموال وبعثرتها. والمسألة الثانية، أن السياسة تقود الاقتصاد في كل الاوقات مفهوم خاطئ، فنظام المحاصصة وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. وعليه ينبغي معالجة ذلك في ظل اصلاح اقتصادي حقيقي وجذري، وان تكلفة هذا الاصلاح ستتفاقم كلما تأخر التصدي لها.

وهنا لابد ان تكون هناك استراتيجية تنموية وسياسة اقتصادية شاملة وفاعلة في ادارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وتخليصه من حالة النظام الريعي وتفعيل دور الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير القطاعات الانتاجية والخدمية، وتأمين توزيع أكثر عدلاً" للدخل والثروة، والعناية بالفئات الاجتماعية الاكثر تضرراً".

ولكن لابد من التذكير إن اي اصلاح اقتصادي يجب ان يسبقه اصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والاداري لأنه بوجودهما لن يتمكن من تمرير اي سياسة اصلاحية.

(\* ) أستاذ العلوم الاقتصادية/جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>